مؤتمر المحافظة على التراث الطرقي: العرض المغربي يركز على أهمية دور صاحب المشروع في تطوير التقنيات الطرقية المبتكرة

الرباط/ 26 فبراير 2015/ومع/ ركز عرض الوفد المغربي الذي شارك في المؤتمر الأول للمحافظة على التراث الطرقي باريس، من 22 إلى 25 فبراير الحالي، على الدور المهم لصاحب المشروع في تطوير التقنيات الطرقية المبتكرة.

وأوضح بلاغ لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك اليوم الخميس أن العرض تطرق إلى الخطوط العريضة للسياسة المغربية فيما يتعلق بالابتكار، والإنجازات المتعلقة بالابتكار في القطاع الطرقي، خاصة تلك المرتبطة بتثمين المواد المحلية، وإعادة تدوير مواد الأرصفة الطرقية، وإعادة استخدام النفايات الصناعية.

وأضاف البلاغ أن هذه الإنجازات تهم أيضا وضع سياسة للمحافظة على التراث الطرقي من خلال تطوير أنظمة التدبير الطرقي، وخلق قواعد للبيانات تتيح صياغة استراتيجية للصيانة متلائمة مع التمويل المناسب (صندوق الطرق)، وتوحيد وتناسق التنظيم التقني، إضافة إلى تأهيل تنظيم المهنة (الشركات والمختبرات ومكاتب الدراسات ومكاتب المراقبة)، وإنجاز برنامج ذي طابع اجتماعي، وفك العزلة عن العالم القروي.

وأشار إلى أن المكتسبات التي سيتم تعزيزها ستمكن مستقبلا من تطوير المحافظة على التراث الطرقي عبر وضع شراكة بين القطاعين العام والخاص لصيانة الشبكة الطرقية، وتشجيع وتطوير استخدام المواد المحلية والتقنيات المبتكرة، وتطوير البحث في القطاع الطرقي.

وشهدت الدورة الأولى للمؤتمر العالمي حول الحفاظ على التراث الطرقي، مشاركة متميزة للمغرب، حيث ساهم الوفد المغربي، الذي ضم ممثلين عن الإدارة وعن المهنة، سواء من خلال العروض المبرمجة أو ورشات المؤتمر، بهدف التبادل بشأن الخبرة والتجارب الدولية والإقليمية في مجال صيانة وحماية التراث الطرقي وتقديم التجربة المغربية والجهود المبذولة للحفاظ على الشبكة الطرقية بالمملكة.

ويهدف المؤتمر الذي نظمته "رابطة المحافظة على الأرصفة وإعادة التدوير" بدعم من الجمعية العالمية للطرق، إلى تحسيس أصحاب القرار بضرورة صيانة الشبكات الطرقية، التي تعد الآلية الأساسية لحسن سير الاقتصاد، وبالتالي تخصيص الموارد الضرورية لها وخاصة المالية منها.

وتوخى المؤتمر، الذي شارك فيه 33 بلدا، أيضا تشجيع تبادل الأفكار والتجارب بين الأطراف المعنية، بما فيها الإدارات والوكالات الطرقية التي تضع وتنفذ سياسات الصيانة الطرقية، والمقاولات والصناعات الطرقية، والفاعلين المتلقين لهذه القرارات، ومصنعي المعدات لمساهمتهم في الابتكار التكنولوجي، لا سيما من خلال التطورات التي قدموها في السنوات العشرين الماضية.

ومع